



كلمة السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

"المدن الناشئة في المغرب، آفاق وتحديات حقوق
الإنسان"

الندوة الوطنية 12 يوليوز 2023

مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

السيدات والسادة،

مرحبا بكم في هذا الصباح لتداول حول "المدن الناشئة في المغرب، آفاق وتحديات حقوق الانسان" وذلك على ضوء ما يعيشه العالم من انتقال حضري، وانطلاقا من التطور الديمغرافي السريع الذي يشهده المغرب، حيث سيقارب 28 مليون نسمة بحلول سنة 2034 وحوالي 30.8 مليون نسمة بحلول سنة 2044 حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

وكان المجلس قد أثار في مناسبات متعددة
التفاوتات المجالية في علاقتها بفعالية الحقوق.

ونحن على مشارف المنتدى العالمي السياسي الذي
سينعقد شتبر المقبل، حول التنمية المستدامة لعام
2030، والتي من بين ما تلتزم فيه الحكومات
"يجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة
ومرنة ومستدامة" (الهدف 11)، نثير من جديد
هذا الموضوع باعتماد حقوق الإنسان مرتكز للنهوض
بالتوسع الحضري المستدام والشامل اجتماعيًا،

وتطويره من أجل تعزيز المساواة ومكافحة التمييز
بجميع أشكاله.

وحيث أن ظاهرة التحضر في تزايد لا رجعة فيه،
سجلنا في عدد من المناطق، تحول متواصل
لتجمعات سكانية، ليس هي لا بمجال قروي ولا
حضري، لكنها تحتاج بالضرورة لكل بنيات المدن
من بنيات تحتية وفضاءات وإدارات عمومية.

ومن هنا، يثير المجلس التدبير، تساؤلات حول
التدبير الترابي الأمثل لمدينة داخلة لجميع الفئات
وضامنة لحقوقهم، ومستدامة تسعى، على المدى

الطويل، إلى أعمال حقوق الانسان والنهوض بها، وهو ما أطلقنا، عليه بالمدن الناشئة، باعتبارها، أحد الحلول لمواجهة الكثافة السكانية وضبط ارتفاع أسعار العقار وكذلك تحديات فعلية حقوق الانسان.

السيدات والسادة،

إحداث مدينة حاضنة لحقوق الانسان، ينبثق أساسا من الحق في المدينة، على اعتبار أن تفعيل هذا الحق يعكس مدى تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

والحق في المدينة هو حق جامع، يرتبط به الولوج
للحق في السكن والصحة والتعليم والماء والبيئة
السليمة والولوج إلى الخدمات والمرافق العمومية
وضمن العيش الكريم وتكافؤ الفرص.

ونرى بالمجلس أن تحقيق فعلية حقوق الإنسان تعتمد
على منظومة حكامه تتحقق فيها الإلتقائية والشفافية
وسياسات عمومية مبنية على مقاربة حقوق
الإنسان.

السيدات والسادة،

إن تقييم وتنفيذ إستراتيجية حضرية، تضمن مقاربة قائمة على حقوق الإنسان، هو ما يبرر تنظيم المجلس لهذه الندوة، غايته الوقوف على الإكراهات والرهانات ذات الصلة بالترسانة القانونية، من أجل مدن جديدة تضمن فضاء عمومي آمن للجميع ودمج للأشخاص في وضعية إعاقة، ويشجع على برامج القرب ضد العنف ونبذ الكراهية ويواكب

عصرنة المعلومات لتصبح المدن الجديدة مدن ذكية
ودامجة.

وإذ أجدد الترحيب بالجميع والشكر لكل من تفضل
بقبول دعوة المجلس، لنتحاور أولا حول الموضوع،
ولنصوغ ثانيا بعض الإشكاليات ونتوافق ثالثا على
توصيات تمكنا جميعا، من التذكير بها وإعمالها في
مهام كل منا.

إنها في نظرنا أحد الأجوبة المهيكلية لتدبير التفاوتات
المجالية وضمان فعالية الحقوق.